

أصول الفقه

[137] إذا شك في مثال الماء السابق أن ماء معيناً ، أ تغير بالنجاسة فدخل في حكم الخاص أم لم يتغير فهو لا يزال باقياً على طهارته . والكلام في الشبهتين يختلف اختلافاً بيناً . فلنفرد لكل منهما بحثاً مستقلاً . (أ - الشبهة المفهومية) الدوران في الشبهة المفهومية (تارة) يكون بين الأقل والأكثر ، كالمثال الأول ، فإن الأمر دائر فيه بين تخصيص خصوص التغير الحسي أو يعم التقديري ، (فالأقل) هو التغير الحسي ، وهو المتيقن ، (والأكثر) هو الأعم منه ومن التقديري . (وأخرى) يكون بين المتباينين كالمثال الثاني ، فإن الأمر دائر فيه بين تخصيص خالد بن بكر ، وبين خالد بن سعد ، ولا قدر متيقن في البين . ثم على كل من التقديرين ، أما أن يكون المخصص متصلاً أو منفصلاً . والحكم في المقام يختلف باختلاف هذه الأقسام الأربعة في الجملة ، فلنذكرها بالتفصيل : 1 ، 2 - فيما إذا كان المخصص (متصلاً) سواء كان الدوران فيه بين الأقل والأكثر أو بين المتباينين ، فإن الحق فيه أن إجمال المخصص يسري إلى العام أي أنه لا يمكن التمسك بأصالة العموم لادخال المشكوك في حكم العام . وهو واضح على ما ذكرناه سابقاً من أن المخصص المتصل من نوع قرينة الكلام المتصلة ، فلا ينعقد للعام ظهور إلا فيما عدا الخاص ، فإذا كان الخاص مجملاً سري إجماله إلى العام ، لان ما عدا الخاص غير معلوم ، فلا ينعقد للعام ظهور فيما لم يعلم خروجه عن عنوان الخاص . 3 - في الدوران بين (الأقل والأكثر) إذا كان المخصص (منفصلاً) فإن الحق فيه أن إجمال الخاص لا يسري إلى العام ، أي أنه يصح التمسك بأصالة العموم لادخال ما عدا الأقل في حكم العام . والحجة فيه واضحة بناء على ما تقدم في الفصل الثاني من أن العام المخصص بالمنفصل ينعقد له ظهور في